

ارتفاع صافي الاستثمار غير الأردني في بورصة عمان خلال شهر تشرين الأول بمقدار 153.3 مليون دينار

تشرين الثاني 04، 2019

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر تشرين الأول 2019 قد بلغت 173.9 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 65.8% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 20.6 مليون دينار، وبذلك كون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر تشرين الأول 2019 قد بلغت 153.3 مليون دينار بالموجب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 6.3 مليون دينار بالسالب لنفس الشهر من العام 2018.

كما أظهرت الإحصاءات الصادرة عن البورصة بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول 2019 قد بلغت 440.2 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 32.0% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 334.2 مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني قد بلغت قيمته 106.1 مليون دينار بالموجب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 26.9 مليون دينار بالموجب لنفس الفترة من العام 2018.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الأول 2019 حوالي 311.7 مليون دينار شكّلت ما نسبته 70.8% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 128.5 مليون دينار شكّلت ما نسبته 29.2% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 221.4 مليون دينار شكّلت ما نسبته 66.3% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 112.7 مليون دينار، شكّلت ما نسبته 33.7% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الأول 2019 حوالي 50.0% من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكّلت مساهمة العرب 34.5%، في حين شكّلت مساهمة غير العرب 15.5% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الأول 2019 للقطاع المالي 54.1%، ولقطاع الخدمات 19.2%، ولقطاع الصناعة 60.0%.